

دراسة ميدانية في الجهاز المصرفي العراقي في ضوء مبادرات البنك المركزي العراقي ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي للمدة ٢٠١٧ - ٢٠٢٢

م. د. د. قصي جاسم محمد
جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد
qusayj39@tu.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٣/٧/١٣ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٣/٧/٢٤
المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مبادرات البنك المركزي العراقي وكيف يمكن لتلك المبادرات أن تساعد بتحقيق الاستقرار المصرفي، وتمثلت مشكلة الدراسة أن مؤشرات الاستقرار المصرفي للمدة المبحوثة أشارت لتواضع في الاستقرار المصرفي جداً، مما قد يؤدي لتراجع في ضل أزمات ماله وكذلك أزمة جائحة كورونا، وتكمن أهمية الدراسة بالاستقرار المصرفي في العراق لأن التذبذبات في الاستقرار المصرفي سينعكس سلباً على القطاع المالي بالعراق بشكل عام، لذلك سعى البنك المركزي العراقي لتقديم عدد من المبادرات لما لها من تأثير في تحقيق الاستقرار النسبي بالجهاز المصرفي العراقي، ومنها المبادرة الزراعية ومبادرة الخمسة تريليون دينار عراقي. وترتكز فرضية الدراسة على: يسهم البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار في الجهاز المصرفي من خلال تبنيه مجموعة من المبادرات. واستعملت الدراسة المنهج التاريخي لسلسلة زمنية لمتغيرات الدراسة إذ استخدم المنهج التحليلي ونسب نمو المبادرات الممنوحة من قبل البنك المركزي العراقي لعينة من المصارف بالإضافة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تم استخدام النسب المالية لمؤشرات الاستقرار المصرفي. وكانت أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة هي: ارتفاع وانخفاض المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق خلال المدة المبحوثة (٢٠١٧ - ٢٠٢٢)، والذي ممكن أن يعرض الجهاز المصرفي العراقي إلى مخاطرة عند ظهور أزمات مالية، وأيضاً لوحظ أن مبادرات البنك المركزي العراقي تعتبر من الأهمية بمكان ولها علاقة بالاستقرار المصرفي وهو استقرار هش وغير صلب. وكانت أبرز التوصيات هو العمل على استمرار إطلاق مبادرات البنك المركزي العراقي وذلك لمساهمتها بحد أو تخفيف عدد من المشكلات المتعددة والمتنوعة التي يعاني منها البلد وعلى كافة الأصعدة.

الكلمات المفتاحية: مبادرات البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، الاستقرار المصرفي

A field study in the Iraqi banking system in light of the initiatives of the Central Bank of Iraq and its role In achieving banking stability for the period 2017-2022

١٤٨ Assistant Professor Dr

Tikrit University – College of Administration and Economics

Abstract:

This research aims to explain the initiatives of the Central Bank of Iraq and how those initiatives can help in achieving banking stability. Banking stability in Iraq because fluctuations in banking stability will reflect negatively on the financial sector in Iraq in general, so the Central Bank of Iraq sought to present a number of initiatives because of their impact on achieving relative stability in the Iraqi banking system, including the agricultural initiative and the five trillion Iraqi dinars initiative .

The hypothesis in the research is based on the Central Bank of Iraq contributing to achieving stability in the banking system by adopting a set of initiatives. The research used the historical method for a time series for the research variables. The analytical method and growth rates of initiatives granted by the Central Bank of Iraq were used for a sample From banks in addition to small and medium enterprises, and financial ratios were used indicators of banking stability. The most prominent findings of the research were: the rise and fall of the aggregate index of banking stability in Iraq during the research period (2017-2022), which could expose the Iraqi banking system to risk when financial crises arise, and it was also noted that the initiatives of the Central Bank of Iraq are considered important In a place and has to do with banking stability, which is fragile and not solid. The most prominent of the recommendations was to work on continuing to launch the initiatives of the Central Bank of Iraq in order to contribute to solving or mitigating a number of the many and varied problems that the country suffers from at all levels .

Key words: Central Bank of Iraq initiatives, Central Bank of Iraq, banking stability .

المقدمة:

يقع على عاتق البنك المركزي مسؤولية استقرار الجهاز المصرفي في أي بلد، إذ تمثل المهمة الأساسية للبنوك المركزية في توفير الشروط اللازمة للحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي وكذلك النمو السريع للاقتصاد، ويقع على عاتقها أيضاً واجب تنظيم الحركة النقدية من حيث التوجيه والرقابة بكل الوسائل الملائمة لذلك، فهي تشرف على مختلف العمليات المصرفية للمصارف، وتراقب المصارف من أجل حمايتها من المخاطر التي قد تتعرض لها، كما هو الأمر في حالة وقوعها في مشاكل مالية. فالبنك المركزي يتربع على هرم النظام المالي والمصرفي في أي بلد، فهو بنك البنوك، ويشرف على جميع المصارف ويقوم بتوجيهها ومراقبتها، وكذلك يحافظ على الاستقرار المصرفي والنقدي للبلد، فهو المسؤول عن إصدار النقد ومراقبة التضخم. ومن الأهداف الأساسية له مواصلة الليل بالنهار من أجل ضمان انسيابية العمليات المصرفية والمالية التي تقوم بها المصارف. فأن أي خلل في مؤشر الاستقرار المصرفي سوف ينعكس سلباً على القطاع المصرفي لذلك يسعى ويحرص البنك المركزي لتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي ويعتبره أحد الأهداف الرئيسة له، ومن ضمن أولويات البنك المركزي العراقي والذي يسعى لتحقيقها لضمان تعزيز استقرار الجهاز المصرفي، لأن استقرار الجهاز المصرفي مهم جداً لذلك مارس البنك المركزي العراقي دوره في هذا الاتجاه من خلال عدة أمور، ومنها المبادرات التي أطلقها البنك المركزي العراقي في سنة ٢٠١٧ وفق تعليمات وإشراف اللجنة المشكلة من قبل رئاسة مجلس الوزراء حيث أطلق مبادرات تمويل المشروعات الصغيرة، والمتوسطة والكبيرة والتي بدأت منذ سنة ٢٠١٧ وتم تنفيذها في عام ٢٠١٨ حيث إن الجهات المستفيدة هو الجهاز المصرفي العراقي، وكان الهدف وهو تحقيق مزيد من الاستقرار المصرفي والمحافظة عليه، ومن خلال مؤشرات الاستقرار المصرفي يمكن أن يصدر تحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمات مصرفية. وقد تم تقسيم هذه الدراسة على أربعة مباحث رئيسية، فتضمن المبحث الأول الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة، في حين تضمن المبحث الثاني الإطار المفاهيمي، وتناول المبحث الثالث الإطار الميداني، واختتمت الدراسة بالمبحث الرابع الذي تضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

لوحظ من تتبع مؤشر الاستقرار المصرفي الذي يعده البنك المركزي العراقي أن قيمة المؤشر للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢) كانت متواضعة وهي: (جودة الأصول، الربحية، السيولة، الاقتصاد الكلي، سوق رأس المال) بكل النسب كما وضحتها (البنك المركزي العراقي/ النشرة الإحصائية السنوية/ مؤشرات الاستقرار النقدي والمالي ٢٠٢٢)، وتشير هذه المؤشرات لوجود استقرار مصرفي متواضع جداً يخشى عليه من التراجع في ضل أزمة مالية أو نقدية، والتي قد تؤدي لحدوث اضطرابات تنعكس على استقرار الجهاز المصرفي العراقي، لذا يستوجب تدخل البنك المركزي العراقي باستخدام جوانب الدعم. ويقع على البنك المركزي مسؤولية تنمية من خلال تطوير السياسات والأدوات لدعم الاستقرار المصرفي في ظل الحد من المخاطر واتخاذ الإجراءات التحوطية. بالإضافة للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها مبادرات البنك المركزي العراقي بتحقيق الاستقرار للجهاز المصرفي العراقي، وأنها قادرة على خلق فرص عمل في السوق وتقليل نسب البطالة والفقر مما أثرت بشكل إيجابي في كافة القطاعات الاقتصادية، وبنفس الوقت تعاني هذه المبادرات من ضعف بسبب عدم تحقق المستوى المطلوب لهذه المبادرات مما استدعى دراسة هذه المبادرات لأجل الوصول إلى مستوى ملائم من تحقيقها وبيان دورها في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي. إذ تتمثل مشكلة الدراسة بالتساؤل الآتي:

هل استخدمت جميع مبادرات البنك المركزي العراقي بالاتجاه الصحيح لتحقيق الاستقرار المصرفي؟ ويتفرع منه أسئلة فرعية وهي:

- أ - هل هنالك مؤشرات عن وجود استقرار مصرفي خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٢)
- ب - ما هو تأثير المبادرات المقدمة من قبل البنك المركزي العراقي على الاستقرار المصرفي؟
- ج- هل كانت الأموال المستغلة من المبادرات أعلاه بالمستوى المطلوب؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على مبادرات البنك المركزي العراقي في تحقيق قدر من الاستقرار بالجهاز المصرفي ويمكن توثيق ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات لقياس الاستقرار المصرفي والتي تم اعتمادها من قبل البنك المركزي العراقي، وتظهر أهمية الدراسة بالآتي:

أ- المساهمة بتوفير فكرة واسعة عن الدور الذي يؤديه البنك المركزي باستقرار الجهاز المصرفي.

ب - بيان أهم المبادرات التي يقدمها البنك المركزي العراقي، واستعراض أي منها أكثر أهمية.

ج- بيان مدى استغلال الأموال التي أطلقتها المبادرات.

ثالثاً: أهداف الدراسة

هنالك العديد من الأهداف تحاول الدراسة تحقيقها في خضم استعراض أهم المبادرات المقدمة من قبل البنك المركزي العراقي للحكومة ورصد تطور مؤشرات استقرار الجهاز المصرفي العراقي خلال المدة المبحوثة. بالإضافة لتحليل الدور الذي يقوم به البنك المركزي العراقي بتحقيق الاستقرار المصرفي من خلال المبادرات التي يقدمها للجهات المعنية. وكذلك بيان دور البنك المركزي العراقي في تحقيق أهدافه الأخرى بعد تحقيق أهدافه الرئيسية.

رابعاً: فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضيتين رئيسيتين والتي مفادهما:

١- ساهم البنك المركزي العراقي بتحقيق استقرار الجهاز المصرفي من خلال تقديمه عدد من المبادرات.

٢- أدى تمويل البنك المركزي العراقي إلى المصارف وبعض القطاعات لتحريك السوق من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض والسلف مع منح بعض التسهيلات.

خامساً: حدود الدراسة

- ١- الحدود الزمانية: للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٢) بواقع البيانات السنوية. وقد تم اختيار هذه المدة لمعرفة جزء من دور البنك المركزي العراقي لمواجهة الأزمات التي مر بها الاقتصاد العراقي بدءاً من الأزمة المزدوجة عام ٢٠١٤ (أزمة انخفاض أسعار النفط واحتلال عصابات داعش الإرهابية لثلاث محافظات عراقية)، والأزمة الثلاثية في نهاية عام ٢٠١٩ (الأزمة السياسية، والأزمة الصحية (جائحة كورونا)، وأزمة انخفاض أسعار النفط).
- ٢- الحدود المكانية: الجهاز المصرفي العراقي.
- ٣- الحدود الموضوعية: سوف تتضمن أهم المبادرات التي أطلقها البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

سادساً: منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التاريخي معتمداً على الدراسات النظرية التي وفرت الإطار النظري للبحث وكذلك الاعتماد على المنهج الكمي من خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها باستخدام بيانات البنك المركزي العراقي لإجراء التحليل الكمي على أساس سنوي.

المطلب الثاني: بعض الدراسات السابقة

أولاً- دراسة: (عزيز، ٢٠١٩)

(استراتيجية البنك المركزي العراقي (٢٠١٦ - ٢٠٢٢) ودورها المرتقب في تعزيز الاستقرار المالي)

يعالج البحث مشكلة الاقتصاد العراقي الريعي الذي يعتمد في رفق موازنته الاتحادية على إيرادات النفط فمن الطبيعي أن عملية الاستقرار المالي ترتبط بشكل مباشر بالطلب العالمي على النفط وأسعاره العالمية وبالتالي يقع على البنك المركزي مسؤولية تنمية من خلال تطوير السياسات والأدوات لدعم الاستقرار المالي في ظل الحد من المخاطر النظامية واتخاذ الإجراءات التحوطية من أجل التغلب على

الاضطرابات المالية. وتتطلب أهمية البحث من تبني النظام الاقتصادي الحر واقتصاد السوق وفق قوى العرض والطلب الذي أهم دعائمه هو الاستقرار المالي وهذا الاستقرار يحتاج إلى جهود كثيرة لغرض تشخيص الفرص والتحديات مع إمكانية رسم السياسات وصياغة الأهداف التي تضمن تحقيق وتعزيز هذا الاستقرار ، لذلك جاءت أهداف البحث من خلال التعرف على استراتيجية البنك المركزي ٢٠١٦ ٢٠٢٢ وكيف سيتم دعم وتعزيز الاستقرار المالي كونه وضع كهدف رئيس في هذه الاستراتيجية والبحث في الوسائل والآليات الممكنة لتعزيز الاستقرار المالي.

ثانياً- دراسة: (قاسم وآخرون، ٢٠١٢)

(مبادرات البنك المركزي العراقي بين تحقيق التنمية المستدامة ومتطلبات السوق) انطلق هذا البحث من التوجهات الحديثة للسياسة النقدية وكذلك تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال مبادرات البنك المركزي العراقي، تكون فحوى البحث من خلال مشكلة البحث هل استخدمت جميع مبادرات البنك المركزي العراقي في الاستخدام الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة وماهي نقاط الضعف في هذه المبادرة وهل فعلت السوق، أما فرضية البحث فتضمنت أن تمويل البنك المركزي العراقي للمصارف والقطاعات العقارية يؤدي إلى تحريك السوق من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض والسلف مع منح بعض التسهيلات، وأن أهم استنتاج توصل له الباحثون تمثل بالدور الكبير الذي قامت به مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والكبيرة من قبل المصرف العقاري وصندوق الإسكان لما حقق من أهداف تنمية وتقليل نسب الفقر في العراق وتقليل الإيجارات على القطاع السكني، إما أهم توصية هي ينبغي أن تدعم هذه المبادرات من قبل المصارف كافة وليس على بعض المصارف ولاسيما بعض المصارف التي قامت باستلام مبالغ هذه المبادرات التي تمنحها بالشكل المطلوب أو بشكل كامل.

ثالثاً- دراسة: (الجوعاني و إسماعيل، ٢٠٢٢)

(العون المالي للبنك المركزي العراقي إلى الحكومة وانعكاسه في مؤشرات الاستقرار المصرفي: بحث تطبيقي)

يهدف البحث إلى تعريف صور العون المالي الذي تقدمه ضمن مهامها (البنوك المركزية للحكومات) وكيف يمكن أن يؤثر في مؤشرات الاستقرار المصرفي، وكذلك رصد مستويات الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي من خلال المؤشرات المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي، وتكمن أهمية البحث في الاستقرار المصرفي في العراق لأن أي انخفاض في حركة مؤشر الاستقرار المصرفي التجميعي سوف ينعكس سلباً على القطاع المالي في العراق لذلك سعى البنك المركزي إلى تقديم العون المالي إلى الحكومة من خلال مجموعة من المكونات. وترتكز فرضية البحث على أنه يسهم البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي من خلال تقديم العون المالي للحكومة حيث استخدم الباحث أحد مكونات العون المالي والتي تتمثل في الصادرات التنموية وقد استعمل البحث المنهج التاريخي لسلسلة زمنية المتغيرات البحث كما استخدم المنهج التحليلي الكمي، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج كانت أهمها ارتفاع وانخفاض المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق خلال مدة البحث (٢٠٢٠-٢٠١٥)، وهذا قد يعرض القطاع المصرفي إلى مخاطرة عند ظهور أزمات مالية، وكانت أبرز توصيات البحث هي الاستمرار بإطلاق مبادرات من قبل البنك المركزي العراقي والتي تساهم في حل أو التخفيف من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وأيضاً المحافظة على الاستقرار المصرفي باعتباره يمثل الجزء الأكبر من الاستقرار للمؤسسات المالية عامة.

المبحث الثاني: الإطار النظري

المطلب الأول: مبادرات البنك المركزي

أولاً: مفهوم مبادرات البنك المركزي

في الأغلب أن المبادرات تكون بوقت الأزمات التي تمر بها الدولة، حيث أن احد أسباب نشوء البنوك المركزية هو تقديم المبادرات للجهات ذات العلاقة لمواجهة الأزمات والظروف غير الطبيعية التي يتعرض لها الاقتصاد بأي بلد، لهذا كانت مهمة البنك المركزي هو تأمين الحاجة أي توفير الدعم والاسناد مالياً للجهات المعنية وهو من أبرز العوامل التي دعت لإنشاء بنك إنكلترا وبنك السويد. وتسعى مبادرات البنك المركزي العراقي لتحقيق التنمية وتحريك عجلة السوق من خلال عملية التمويل التي تحقق استقراراً مالياً والذي يعد أحد أهداف السياسة النقدية وفق قانونه رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ (قاسم وآخرون، ٢٠٢١: ٤٥٣). إن مبادرات البنك المركزي هي نقاط دعم وإسناد مالي تكون ضمن دائرة التقاطع ما بين البنك المركزي والجهات ذات العلاقة وتكون نقطة انطلاق لهذه المبادرات من البنك المركزي ونقطة نهايتها عند الجهاز المصرفي العراقي بحيث تكون انعكاساتها إيجابياً على استقرار الجهاز المصرفي، وفي أدناه صور لمبادرات البنك المركزي للجهات ذات العلاقة (الدوري والسامرائي، ٢٠١٣: ٤١-٤٢) كالآتي:

- ١- منح السلف النقدية المباشرة قصيرة الأجل في بداية السنة المالية لمقابلة نفقاتها المستمرة وريثما يتم تحصيل الإيرادات الحكومية من الضرائب والرسوم، شريطة أن تلتزم الحكومة باسترداد المبالغ المستلفة قبل نهاية السنة المالية لمنع تراكم الدين الحكومي ويتقاضى البنك المركزي فائدة معينة على السلف المؤقتة .
- ٢- منح قروض للشركات الصناعية لتمويل فعاليتها ونشاطاتها .
- ٣- منح سلف استثنائية بأوقات الحروب والأزمات الاقتصادية للحكومة كالكساد وهنا تلجأ الحكومة لإحداث عجز مقصود بميزانية الدولة لإنعاش الطلب الكلي ورفع مستوى النشاط الاقتصادي.

٤- تقديم قروض غير مباشرة عن طريق شراء الموجودات المالية الحكومية كالسندات، لمقابلة عجز نهائي بميزانية الدولة وهنا بالإمكان للبنك المركزي أن يكون كمستثمر بالسندات الحكومية وكوسيط مالي بين المستثمرين من أفراد ومشروعات ومصارف ومؤسسات تمويلية عند حدوث انتعاش بالطلب عليها، فضلاً عن ذلك تلتزم البنوك المركزية بالعديد من دول العالم ومنها العراق بشراء السندات الحكومية عندها تؤلف هذه الأخيرة جزءاً من غطاء العملة المصدرة .

ثانياً: وظائف البنك المركزي

سنتناول هنا وظائف البنك المركزي ذات العلاقة بالحكومة ابتداءً من إصدار العملة وما يتعلق بها ومن ثم نتطرق لوظيفة البنك المركزي بإدارة الشؤون المالية والنقدية للدولة فضلاً عن ادارة احتياطات الدولة، ونعرج على الوظائف ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وكالاتي:

١- إصدار النقد: تنفرد البنوك المركزية بحق إصدار الأوراق النقدية وهي من أقدم الوظائف التي تضطلع بها، وقد مارست البنوك المركزية هذه الوظيفة منذ نشأتها ولحد الآن، ويقصد بعملية الاصدار قدرة المؤسسة النقدية (البنك المركزي) على تحويل بعض الموجودات (حقيقية - أو نقدية - أو شبه نقدية) إلى وحدات نقد، أي ادوات تداول. إن احد الوظائف الأساسية التي تقوم بها البنوك المركزية بالأنظمة النقدية الحديثة هي وظيفة إصدار النقود (البنكنوت) حتى تبعاً لهذه الوظيفة يسمى بـ (بنك الإصدار) (الوادي وآخرون، ٢٠١٠: ١٦٧). إن حصر تلك المهمة بالبنوك المركزية مبرراً منطقياً واقتصادياً باعتبارها صاحبة السلطة والمسؤولية بالإشراف على بقية حجم الائتمان في الدولة وبالتالي لا يمكن حرمانها من حق إصدار النقد وبالمقابل تعطى حق مراقبة الائتمان (حداد وهذلول، ٢٠٠٨: ٨٢).

٢- وظيفة البنك المركزي في إدارة الشؤون المالية والنقدية للدولة: الحكومات لديها احتياجات مالية خاصة بها، حيث أنشأت بعض الأنظمة البنوك المركزية لتمويل

- الحروب بمحاولة لتحقيق استقرار النظام المالي والاقتصادي لبلدانهم بصفته البنك الحكومي، اذ يحتل البنك المركزي موقعاً متميزاً (٩: ٢٠١٣، Faure).
- ٣- بنك الحكومة (صيرفي الحكومة): انطلقت وظيفة البنك المركزي كمصرف للحكومة من خلال تأدية الوظيفة الأولى وهي الإصدار النقدي وعلية فكون البنك المركزي هو بنك الحكومة فانه يقوم بالمهام الآتية(الشمري، ٢٠١٢: ١٤٥-١٤٦):
- أ- إدارة وتنظيم حسابات المؤسسات والهيئات والمشروعات الحكومية والاحتفاظ بودائع هذه المؤسسات والهيئات والمشروعات.
- ب- القيام بعمليات الإقراض القصير الأجل (المؤقت) للحكومة الذي سيؤدي لزيادة كمية النقد المتداول.
- ج- تقديم السلف غير الاعتيادية في ظروف الكساد والحروب والظروف غير الاعتيادية.
- د- يتم تقديم الإمدادات للحكومة باحتياجاتها من العملات الأجنبية.
- و- القيام بنقل أرصدة الحكومة وتحويلها من حساب إلى آخر لتمويل دفع الأجور والمرتببات والمدفوعات والمستحقات الأخرى والقيام بتنفيذ السياسة النقدية التي تتبناها الحكومة .
- ٤- وكيل الحكومة: يقوم البنك المركزي كوكيل بالمهام الآتية: استلام أو تحصيل عوائد الاكتتاب في قروض الحكومة، ودفع الفوائد المترتبة على الديون الوطنية، وإصدار حوالات اذونات الخزينة وتسديد مستحقاتها في مواعيدها، وضمان ما تصدره الحكومة من سندات (المشهداني، ٢٠١٠: ٥٠).
- ٥- مستشار الحكومة: يقوم البنك المركزي بالمهام الآتية على اعتباره مستشاراً للحكومة:

أ- تقديم مشورة للحكومة فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية وخصوصاً المسائل النقدية لأنه يتمتع بالدراية الكاملة بالأوضاع الاقتصادية والمالية للدولة.

ب- يقدم للحكومة النصائح الخاصة بالسياسات الاقتصادية كالسياسة المالية والسياسة التجارية وأسعار الصرف وأساليب تمويل الميزانية الحكومية، بالإضافة لتحديد أسعار الفائدة وطرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات (الدوري والسامرائي، ٢٠١٣: ٤٢-٤٣).

٦- ادارة الدين الحكومي: هناك الدين العام الخارجي وفي هذه الحالة تكون ملكية هذا الدين معقودة لأفراد ومؤسسات خارجية ويعامل معاملة الدين. اما فيما يخص إدارة الدين الداخلي فإن البنك المركزي يساعد الحكومة على بيع وشراء الأوراق المالية داخل الأسواق المالية، كما يقوم بتحديد الفوائد واوقات استحقاق الدين وتسديده، أما بالنسبة للدين الخارجي فيقع على عاتق المصرف مسؤولية إدارته وتسديد أقساطه وفوائده، فضلاً عن ذلك قيامه بالمفاضلة بين القروض الداخلية والخارجية (بولص، ٢٠١٨: ٣٩).

٧- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية: إن المهام التنموية المشتركة يقوم بها البنك المركزي فضلاً عن أنه يتشارك مع الحكومة بتحقيق التنمية الاقتصادية، ظهرت هذه المهمة بالبلدان النامية، وبذلك يقوم البنك المركزي بمهام تنموية من اجل الوصول إلى أهداف السياسة الحكومية وانجاحها بمجال زيادة معدلات النمو الاقتصادي للوصول إلى التقدم والازدهار المنشود، حيث يعمل على جعل النظام المصرفي مناسباً وسليماً لتوفير احتياجات القطاعات الخدمية والحقيقية، والمساعدة على توفير بيئة تزيد من النشاط الاستثماري (بولص، ٢٠١٨: ٣٩-٤٠).

المطلب الثاني: الاستقرار المصرفي

أولاً: مفهوم الاستقرار المصرفي

إن الاستقرار المصرفي أخذ حيزاً كبيراً من اهتمام اغلب الباحثين منذ بداية القرن العشرين، وذلك للأهمية الكبرى التي بات يحتلها الجهاز المصرفي في ساحة الاقتصاد فضلاً عن أي مشكلة ممكن أن تبرز في وظائف النظام المصرفي وتنعكس سلباً على الاقتصاد، وكذلك يعمل استقرار الجهاز المصرفي على امتصاص صدمات الأزمات المالية التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي وذلك بغية عدم تأثيرها في الاقتصاد (الساعدي، ٢٠١٨: ٢٣). إن الاستقرار المصرفي مفهوم واسع يشمل مختلف مكونات النظام المصرفي من: البنية التحتية، والنظم القانونية، ونظام المدفوعات، ونظم التسوية، والنظم المحاسبية (Adrian & Hyun, 2015: 103). وكذلك عرف الاستقرار المصرفي على أنه تجنب تعطل النظام المالي الذي من المحتمل أن يتسبب بتكاليف كبيرة على الناتج الحقيقي وبالتالي فإن الاستقرار المصرفي يتحقق من خلال الاستقرار النقدي وتقارب معدلات التوظيف والمعدل الاقتصادي الطبيعي والثقة في عمل المؤسسات المالية والأسواق المالية في الاقتصاد (Toront, 2009: 23). إن حالة الاستقرار المصرفي يتحقق عندما يكون القطاع المصرفي قادراً على التحوط ضد الازمات الداخلية والخارجية (مواجهة وقوع الازمات والاختلالات)، واستمراره في أداء وظائفه الأساسية المتمثلة بالوساطة المالية من خلال توجيه الموارد المالية لفرص استثمارية بكفاءة وفاعلية، وإن التحقيق من نقل آثار الازمات والاختلالات إلى الاقتصاد الحقيقي هي قدرة الجهاز المصرفي في تحديد وتقييم المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف ومن ثم التحوط من الازمات المحتملة من خلال مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية دون انعكاسها على النظام المصرفي بشكل عام فضلاً عن قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه الزبائن عند سحب الوديعة أو طلب الائتمان بكل يسر وسهولة ودون معوقات مع قيامه بأداء المدفوعات

بالكفاءة والسرعة والوقت المناسب، بمعنى تكون موجوداته السائلة أكبر من الالتزامات قصيرة الأجل (فاضل، ٢٠١٩: ٣٨).

ثانياً: أهمية الاستقرار المصرفي

يجب أن تمتاز مكونات النظام المالي بقوة وسلاسة وانسيابية في العمل وأن يكون مستقر ويتحقق ذلك من خلال غياب الاضطرابات والتوترات في هذا القطاع، لأن مفهوم الاستقرار المالي يستند على استقرار جميع مكونات النظام المالي من جهة واستقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة به ومنع حدوث الالتزامات من جهة أخرى. ويمكن ادراك أهمية الاستقرار المالي من خلال النظر للأثار الكبيرة والمتعددة الأطراف الناجمة عن الالتزامات التي تفرزها هذه الالتزامات، ومن الجدير بالذكر بأن الأزمة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ هي أزمة مالية ومصرفية بعد أزمة الكساد العظيم (الشكرجي، ٢٠١٣: ١٢). ومن الأهمية كذلك ان غياب الاستقرار المصرفي يؤثر على النمو الاقتصادي فكلما زادت الاضطرابات المالية في الجهاز المصرفي كلما انعكس ذلك بتأثر النمو الاقتصادي والذي يعني أنه كلما طالّت مدة الأزمات المالية قلت معدلات النمو الاقتصادي (Austin, 2008: 17). يمكن القول بأن أهمية الاستقرار المصرفي تبرز فيما يأتي:

١- إن نتائج الاضطرابات المالية ذات نتيجة كارثية على جميع الأصعدة والمجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتمتد لسنوات بعد حدوثها، وما الأزمة الآسيوية وأزمة مصارف اليابان بنهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، ثم الأزمة المالية التي أصابت تركيا عامي (٢٠٠١ - ٢٠٠٢) ثم أزمة الرهن العقاري ٢٠٠٨ بالولايات المتحدة وأزمة الديون السيادية التي عاشها الاتحاد الأوروبي وتحديداً اليونان، وغيرها من الالتزامات والتي تمتد عبر تاريخ طويل تؤدي إلى جعل الاستقرار المالي هش وغير

صلب بطبيعته بالاضافة إلى انه غير مستقر ومعرض للأزمات(يحياوي، ٢٠١٥: ٥٥).

٢- ان أهمية الاستقرار المالي تظهر في أكثر الحالات وضوحاً عند عدم الاستقرار المالي، مثلاً قد تمتنع المصارف عن تمويل المشاريع الربحية بسبب انحراف أسعار الموجودات بشكل كبير عن القيمة الحقيقية لها، أو قد لا تتم تسوية المدفوعات بأوقاتها، وفي الحالات القصوى فأن عدم الاستقرار المالي للمصارف قد يدفع بالمصرف للتشغيل مما يؤدي لحدوث التضخم ومن ثم انهيار سوق الأسهم (فاضل، ٢٠١٩، ٣٩).

ثالثاً: إجراءات وآليات تحقيق الاستقرار المصرفي

إن استقرار الجهاز المصرفي يعد أمراً ضرورياً من أجل تحقيق الاستقرار المالي، فيمكن أن يتعرض الجهاز المصرفي لمخاطر نتيجة لعوامل الضعف الكامنة فيه، أو قد تكون نتيجة لعدم قدرته على امتصاص الصدمات السلبية بالبيئة الاقتصادية الداخلية او الخارجية من خلال تنامي المخاطر في الجهاز المصرفي، إلى جانب المخاطر في السياسات الاقتصادية والمالية، من اجل ذلك فإن المساس بالاستقرار المصرفي والمالي سيجلب عليه آثار مباشرة على الاستقرار الاقتصادي بشكل عام (عدون وسعيد، ٢٠١٤: ١٢-١٣). ان اجراءات الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي موضحة بالشكل (١).



الشكل (١) إطار الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي

المصدر: علاء الدين، آمال ومطاي، عبد القادر، ٢٠١٩، تحليل مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي: دراسة تطبيقية لحالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، المجلد ١٢، العدد ٢ : ٩٢.

رابعاً: مؤشرات ومعايير الاستقرار المصرفي

يعتمد التطور الناجح للقطاع الاقتصادي على الأداء ذات الكفاءة والفاعلية والاستقرار للمؤسسات المالية بشكل عام، وبشكل رئيسي للمصارف. إن تقييم استقرار وسلامة المصارف مهمة ليست بالسهلة والذي يتضمن عدداً كبيراً من المعايير متعددة الأبعاد والمحاور لاختيار تقنيات التقييم التي تنطبق على السوق المصرفية وهي ذات أمر مهم للغاية. لقد حاول الباحثون والمختصون والمهتمون بالشأن المالي والاقتصادي التعرف على الظروف والأحوال التي من شأنها ضمان الاستقرار المالي والمصرفي، لهذا الغرض تم استخدام إحصائيات مختلفة المؤشرات تميز وتصف هشاشة النظام المالي، ان العديد من البنوك المركزية تحاول في تقاريرها للاستقرار المالي التي تصدرها أن تقيم المخاطر المتعلقة بالاستقرار المالي مع التركيز على المؤشرات الرئيسية (١٩٨ : ٢٠١٤ Kristina)، نتيجة الاختلاف الذي حصل على طبيعة المخاطر التي تهدد النظام المالي والمصرفي برمتة جعل من الضروري اعتماد مجموعة اكبر من المؤشرات الخاصة بالسلامة المالية والحيطة الكلية، ويرجع ذلك لأسباب عديدة ابرزها: زيادة المؤسسات المالية من أنشطتها السوقية ومستوى تعرضها لمخاطر السوق، كما زادت الشركات غير المالية والقطاعات ذات العلاقة بالأسواق من أدوات تنويع المخاطر من خلال أنشطة مثل الوقاية من المخاطر، وتدويل المخاطر الائتمانية وتوريق القروض (سمية و رشيد، ٢٠١٤: ١٨).

المبحث الثالث: الإطار الميداني

تضمن الجانب التطبيقي للبحث المبادرات التي قدمها البنك المركزي العراقي لمواجهة الازمات التي مر بها الاقتصاد العراقي بدءاً من الازمة المزدوجة في عام ٢٠١٤ (أزمة انخفاض أسعار النفط واحتلال عصابات داعش الارهابية لثلاث محافظات عراقية)، والازمة الثلاثية في نهاية عام ٢٠١٩ (الازمة السياسية، والازمة الصحية(جائحة كورونا)، وأزمة انخفاض أسعار النفط) فقام بطرح مبادرة (١)(ترليون)

ومبادرة (٥)(ترليون)، وقام بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من ١٥% إلى ١٣%، فضلاً عن تخفيض أسعار الفائدة على قروض مبادرة (١) (ترليون). فيما أعلن في مطلع شباط (فبراير) ٢٠٢١ عن مبادرة جديدة بمبلغ (٥)(ترليون) دينار للمشاريع الزراعية والصناعية والسكنية وتحول عن طريق المصارف المتخصصة وصندوق الاسكان. وقد خصصت هذه المبادرات بمبالغ مختلفة لتحقيق التنمية المستدامة في العراق ودعم القطاعات الاقتصادية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

أولاً: مبادرة البنك المركزي لقروض الإسكان (٢٠٢١)

يهدف التخفيف من آثار أزمة السكن التي يمر بها العراق، قرر البنك المركزي العراقي استمرار مبادرته في دعم سيولة قطاع الاسكان بشقيه (صندوق الإسكان والمصرف العقاري) لإقراض المواطنين والموظفين الراغبين بشراء أو بناء الوحدات السكنية بعموم العراق. ويتم تقسيم منافذ التقديم على هذه القروض على نوعين هما:

١- قروض صندوق الإسكان: التي تكون بمبلغ قدره (٧٥) مليون دينار لبناء وحدات سكنية بمساحة لا تقل عن (١٠٠) متر مربع أو إضافة بناء في بغداد ومراكز المحافظات، وقروض بمبلغ قدره (٦٠) مليون دينار في اقصية العاصمة بغداد و (٥٠) مليون دينار خارج مراكز المحافظات الأخرى، وقروض بمبلغ قدره (٧٥) مليون دينار لشراء وحدات سكنية في المجمعات السكنية الاستثمارية التي سبق وأن حصلت الموافقة على تمويلها من الصندوق، وسيكون القرض دون فوائد سوى عمولة إدارية لمرة واحدة نسبتها (٥ %) من قيمة القرض وبمدة سداد لا تتجاوز (٢٠) سنة، لتسهيل قيمة القسط الشهري .

٢- قروض المصرف العقاري: بمبلغ قدره (١٠٠) مليون دينار لشراء وحدات سكنية خارج المجمعات السكنية الاستثمارية بمساحة لا تقل عن (١٠٠) متر مربع، وستكون هذه القروض بفائدة سنوية متناقصة نسبتها (٢ %) من قيمة القرض وبمدة سداد لا تتجاوز (٢٠) سنة.

وقروض بمبلغ (١٢٥) مليون دينار لشراء وحدات سكنية في المجمعات السكنية الاستثمارية، وستكون تلك القروض دون فوائد، على أن تستقطع عمولة إدارية لمرة واحدة نسبتها (٥ %) من قيمة القرض وبمدة سداد لا تتجاوز (٢٠) سنة (https://cbi.iq/news/view/١٦٤٨).

الجدول (١) المصارف المشاركة بمبادرة القروض السكنية (٥) ترليون دينار عراقي

ت	المصارف المشاركة بمبادرة القروض السكنية (٥) ترليون دينار عراقي
١	المصرف العقاري
٢	صندوق الإسكان

المصدر: https://cbi.iq/news/view/١٦٤٨

الجدول (٢) المصارف المشاركة بمبادرة القروض السكنية (١) ترليون دينار عراقي

ت	المصارف المشاركة بمبادرة القروض السكنية (١) ترليون دينار عراقي
١	مصرف آشور
٢	المصرف الأهلي
٣	مصرف ايلاف الإسلامي
٤	مصرف التنمية
٥	مصرف أربيل
٦	المصرف الوطني الإسلامي
٧	مصرف المستشار الإسلامي
٨	مصرف زين العراق الإسلامي
٩	مصرف الطيف الإسلامي
١٠	مصرف الراجح الإسلامي
١١	مصرف الوفاق الإسلامي
١٢	مصرف عبر العراق
١٣	مصرف الشرق الأوسط

المصدر: https://cbi.iq/news/view/١٦٤٨

ثانياً: مبادرات التعليم والتثقيف المالي:

تؤمن هذه المبادرة ما يأتي (الزبيدي وآخرون، ٢٠٢١: ٨٥-٨٦):

- ١- تسهيل وتيسير آليات وصول واستخدام فئات المجتمع المستهدفة إلى الخدمات والمنتجات المالية المختلفة، وتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- ٢- تشجيع المواطنين على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى؛ وذلك من خلال إعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم.
- ٣- تحفيز التنافس بين مزودي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة على سبيل المثال برنامج الحساب الأساسي لكل مواطن.

٤- تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال تعزيز المناهج التعليمية بمواد أو مواضيع توعية مالية أو من خلال تعزيز برامج ثقافية توعوية مختلفة تعالج تدني المستويات الثقافية، إذ يجب ان تضمن برامج التوعية المالية شمول جيل المستقبل من الاطفال والشباب بحملات التوعية والتثقيف المالي.

٥- تعزيز اجراءات حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات ذات العلاقة لضمان الشفافية والافصاح التام عن المنتجات والخدمات وشروطها واحكامها لضمان العدالة في التعامل، كما يجب تعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم المتمثلة في حقهم على سبيل المثال بالحصول على نسخة من تقاريرهم المالية والائتمانية التي تتعلق بهم ومنحهم الحق بالاعتراض على بياناتها، وتعريفهم بآليات وطرق تقديم الشكاوى ضد المؤسسات المالية واجراءات متابعتها ومعالجتها.

٦- الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي، ومن ثم تعزيز قدرات وامكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية على وفق الأسس والتشريعات النافذة والمعايير الدولية.

ثالثاً: مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إيماناً من البنك المركزي العراقي لغرض تنشيط الاقتصاد من اجل خلق ودعم الافكار الجديدة والتي تسهم بعملية النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتقليل نسب البطالة، فقد اطلق البنك المركزي العراقي مبادرة (١) ترليون لمنح القروض الصغيرة والمتوسطة للمواطنين من خلال المصارف الخاصة، ونسبة فائدة قليلة لا تحمل ثقل وعبيء على المستفيدين عن طريق مجموعة التعليمات التي اصدرها واللوائح والتعديلات التي عليها والمستمرة وبما يتوافق مع الاقتصاد الوطني وخدمته. وقد تم اطلاق المبادرة اعلاه عام ٢٠١٥ فتم صرف (٦) مليار دينار بتلك المرحلة وقد شهدت هذه القروض نمواً مطرداً بشكل متزايد عام بعد عام لتصل عام ٢٠٢٠ إلى (٨٩٥) مليار دينار وان مجموع المبالغ التي تم صرفها للمواطنين (٢٠١٧ - ٢٠٢٢) هي (١٦٧,٥٢٧) مليار دينار وهذا المبلغ يشكل نسبة (١٦,٧٥%) من اجمالي المبلغ الذي تم رصدته من قبل البنك المركزي العراقي والبالغ (١) ترليون دينار، مما يعني ان المبادرة اعلاه مازالت ليست بالمستوى المطلوب بتحقيق اهداف البنك المركزي العراقي في الانتشار والاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأن المبلغ المرصود ضخم جداً بحيث تبقى النسبة قليلة وان زادت عملية المنح . فشارك (٣٥) مصرفاً من القطاع الخاص بمنح مبالغ المبادرة اعلاه اذ تم تقسيمها على (١٥) مصرفاً تجارياً و(٢٠) مصرفاً اسلامياً وفرعين لمصرف اجنبي. فأسهمت القروض المقدمة بخلق نحو (٥١٢٤) مشروعا صغيرا فأسهمت بإيجاد فرص عمل للعاطلين وقد عمل وعمد البنك المركزي العراقي بتبسيط اجراءات المنح وانجاز المعاملات وتقديم التسهيلات بالسرعة الممكنة بالإضافة لحث المصارف على التوسع بهذا النشاط الذي يعد إحدى

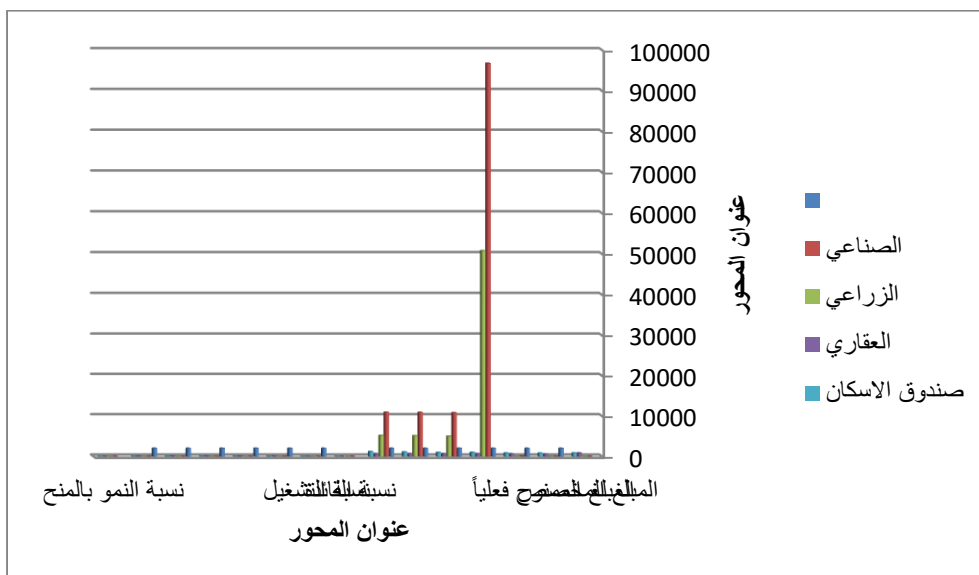
ادوات التمويل المالي، فضلاً عن ذلك قد قام البنك المركزي العراقي بحملات اعلان وترويج وتوعوية بوسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

وقد حرص البنك المركزي لدعم المشروعات الكبيرة وقد كان لها تأثير واضح بعملية التنمية الاقتصادية والتي تساعد بتوفير شيء من احتياجات الاقتصاد المحلي ومتطلباته والتي قد تساعد أيضاً لتوفير فرص العمل من اجل ذلك اطلق البنك المركزي العراقي مبادرة (٥) ترليون دينار فقد تم ضخ مبالغ المبادرة من خلال المصارف المتخصصة ونسبة فائدة منخفضة إذ لا تحمل المستثمر ثقلًا وعبئاً لغرض استمراره بالعمل، من اجل رفع معدلات الانتاج بالقطاعات الاقتصادية والتي تسهم بزيادة النمو الاقتصادي بالنهاية. اما المبالغ المخصصة في مجالات القطاع الزراعي والقطاع الصناعي فقد يتم صرف مبالغ ليست بالمستوى المطلوب على الرغم من قيام البنك المركزي بتخصيص مبالغ كبيرة ضمن المبادرة اعلاه لدعم اعادة بناء المصانع والمعامل القديمة التي توقفت وتم اهمالها واستصلاح الأراضي الزراعية التي تضررت نتيجة المشاكل الامنية والاقتصادية التي مر بها البلد والظروف الصعبة التي عانى منها، وبالرغم من ذلك فإن المستثمر يشعر بعدم الارتياح من الخوض بهذه المجالات لصعوبة منافسة السلع المستوردة ذات السعر المنخفض قياساً بالسلع المحلية، من اجل ذلك فقد شجع البنك المركزي العراقي المصارف لمنح الائتمان للمستثمرين بفائدة منخفضة جداً من اجل دعم الاقتصاد الوطني (البنك المركزي العراقي/ قسم الاستقرار النقدي والمالي، التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢) .

الجدول (٣) الحصة الموقفة للمصارف في مبادرة تمويل المشروعات (مليون دينار)

اسم المصرف	المبلغ المخصص	المبلغ الممنوح فعلياً						نسبة	نسبة التشغيل						نسبة
		٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢		٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	
الصناعي	١,٧٦٥,٠٠٠	١٧,٧٥٧	٩٢,٦٠٩	٩٦,٧٥٢	١,٨٣٤	١,٩٢٢	١,٩٤٦	% ٥	١,١٦	٥,٨٣	٥,٨٢	٦,١١	٦,٢١	٦,٢٢	% ٧
الزراعي	١,٧٦٥,٠٠٠	١٥,٩١١	٢٧,٥٨٩	٥٠,٨٢١	٥٠,٢٢	٥١,٥٥	٥٢,١١	% ٥	٠,٩٦	١,٦٧	٣,٠٥	٣,٠٨	٣,٠٩	٣,١١	% ٨٥
الغاري	٨٦٤,٠٠٠	٦٠٥	٦٦٧,٠٠٠	٦٨٥,٠٠٠	٦٨٦,٠٠٠	٦٩١,٠٠٠	٦٩٥,٠٠٠	% ٤	٠,٠٨	٧٩,٨	٧٩,٩	٨١,٣	٨١,٧	٨١,٢	% ٢
صنوعي الاسكان	٨٦٤,٠٠٠	٨٢٧	٨٦١,٠٠٠	١,٠١٩,٠٠٠	١,٠٠١,٠٠٠	١١٢١,٠٠٠	١٢٢١,٠٠٠	% ٣	٠,٢٠	٦٤,٤٩	٧٥,٨	٧٩,٥	٧٩,٨	٧٩,٩	% ١٨

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي / قسم الاستقرار النقدي والمالي، التقارير السنوية



الشكل (٢) الحصة السوقية للمصارف في مبادرة تمويل المشروعات (مليون دينار)

رابعاً: مبادرة صندوق المبادرات المجتمعية (تمكين)

تأسس صندوق المبادرات المجتمعية (تمكين)، لتحقيق اهداف البنك المركزي العراقي الاقتصادية والمجتمعية الواردة في قانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، والتي تتضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة وخدمة المجتمع. ويتحقق ذلك بدعم المجتمع اقتصادياً وإنسانياً وثقافياً، من خلال المبادرات التي يقدمها البنك المركزي والمصارف والجهات الساندة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والمجتمعية في آن واحد ودعم الحالات الإنسانية للمواطنين، بظل الأوضاع والظروف الاقتصادية الحرجة المركبة والمتراكمة التي تشهدها البلاد باستمرار. بسبب تراجع الخدمات العامة المقدمة، والركود الاقتصادي وانتشار جائحة كورونا (قبل فترة) وما تلاها.

يقدم التمويل صندوق المبادرات المجتمعية (تمكين) عبر اشتراكات شهرية من المصارف الخاصة العراقية، والشركات الساندة للقطاع المصرفي وتودع هذه الأموال بحساب مستقل داخل البنك المركزي العراقي، وتصرف عبر لجنة مختصة تضم

بعضويتها البنك المركزي ورابطة المصارف الخاصة العراقية ودائرة المنظمات في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

وتأتي أهمية صندوق المبادرات (تمكين) من السعي الدائم له لدعم المجتمع عن طريق: إنعاش الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك تشغيل الأيدي العاملة، بالإضافة لتمكين الشباب، ودعم الحالات الإنسانية والثقافية والمجتمعية والفنية والبيئية. اذ بلغ مجموع المبادرات التي دعمها صندوق (تمكين) منذ الإنشاء وحتى الآن، مئات المبادرات الاقتصادية والإنسانية والثقافية والمجتمعية، واعتمدت المبادرات على دعم الشباب العراقي وتطويره بمختلف القطاعات التعليمية والتربوية والخدمية والصحية وغيرها. وان ابرز المجالات التي ساهم فيها صندوق تمكين هي:

- ١- الحالات الإنسانية والاجتماعية: قد ازدادت في السنوات الماضية نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية.
- ٢- المجالات الاجتماعية: دعم قطاع التربية والتعليم.
- ٣- حماية البيئة: ومن صور هذه المبادرة مكافحة التصحر بالتعاون مع وزارة الزراعة. من خلال إطلاق (مبادرة مكافحة التصحر) وهي مبادرة تتضمن زراعة مليوني شتلة في جميع المحافظات التي تعاني من هذه المشكلة، مع تجهيز المساحات المزروعة بشبكات ري بالتنقيط.
- ٤- الدعم المقدم للثقافة والإعلام والفنون: ان ابرز المشاريع الثقافية هو انجاز تأهيل وتطوير شارع المتنبي (قلب الثقافة العراقية).
- ٥ - تمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية وإعادة الاعمار والقيام بمشاريع مختلفة.

أما بخصوص التقديم للمبادرة اعلاه فيتم ذلك من خلال إنَّ هذه المبادرة داعمة للمجتمع، اذ يتم تقديم الطلبات لأمانة سر مجلس ادارة صندوق المبادرات المجتمعية

(تمكين) للنظر فيها عن طريق عقد اجتماع دوري (مرة واحدة بالشهر)، ترافق الطلبات اعلاه دراسات الجدوى الاقتصادية والوثائق التي تعزز المشروع متضمنة عدد المستفيدين من المشروع وكيفية صرف المبالغ المرصودة، ويتم استدعاء اصحاب الطلبات للحضور بأكثر من اجتماع لمناقشة الاليات والسبل للمشروع من اجل الموافقة عليه أو رفضه، وتصرف الاموال بعد مدة تقدر بالأسبوعين اقصى حد من اجل الموافقة على الطلب. وهناك الكثير والكثير من المجالات التي تمت مساهمة (تمكين) لتقديم الدعم لها وهي: تقديم الدعم والاسناد لمحاربي السرطان، تقديم الدعم للكثير من الحالات المرضية(عافانا الله وإياكم)، وكذلك تقديم الدعم لدور ايواء المسنين والايتام وتقديم السلات الغذائية بأوقات الوباء والازمات، بالإضافة لتقديم الدعم لقصار القامة والمكفوفين ، ودعم دار نشر للطفولة، وقطاع التربية والتعليم، وكذلك تقديم الدعم اللامحدود للعوائل النازحة التي كانت عبارة عن موجات من النزوح اعقبت احتلال عصابات داعش الارهابية لثلث مساحة العراق، وتأهيل مقر نقابة الفنانين، وتأهيل مقر نقابة الصحفيين العراقيين، وتقديم الدعم للأنشطة الرياضية، بالإضافة لترميم كنيسة مريم العذراء، وتطوير العشرات من الساحات العامة في العاصمة بغداد، وكذلك إعادة تأهيل عدد من المتنزهات الرئيسية ببغداد، وتقديم التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية والتنموية المختلفة.

الجدول (٤) المبالغ مع إعداد العدد الممنوحة لمبادرة تمكين
للمدة ٢٠١٧-٢٠٢٢ (مليون دينار)

المبادرة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	العدد
الحالات	-٣٠	-٣٠	-٤٥	-٤٥	-٤٥	-٤٥	-١
الانسانية	-١٢٥	-١٢٥	-١٢٥	-١٢٥	-١٢٥	-١٢٥	-٥٠٠
والاجتماعية	-١٥٠	١٤٣٥	-١٧٢	-	-٩٠	-٩٠	٤٤٥١
	-٥٠	-	١٤٦	-٥٠	٤٤٥	-٥٠	-
	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	-٦٠٠
	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
مجالات التربية والتعليم	٤٠	٢٣١٤	٥٠	٣٢١	٧٠	٦٠٤	٦١٢١
المجالات البيئية	٨٠	-	٨٠	-	٨٠	-	-
دعم الثقافة والاعلام والفنون	٤٠	-	٣٠	-	-٢٥	-٢٥	-١-١
	-	-	-٢٠	-٢٠	-٢٠	-٢٠	٢
	-	-	-٧٥	-٧٥	-٧٥	-٧٥	١-١
تمويل المشاريع الاقتصادية والتنمية وإعادة الاعمار ومشاريع مختلفة	-	-	-٣٠٠	-٢٠	-١٥٠	-١٥٠	-٢٠
	-	-	-٢٥٠	-١	٣٠	١٢	٨-٣٠
	-	-	-٧٠	-١	-	-	٩-٥٠
	-	-	٤٠	١٧	-	-	٢٠
النشاطات الرياضية	-	-	-	-	٣٠	٦	٥
	-	-	-	-	٤	٥٠	٥

المصدر: البنك المركزي العراقي/دائرة العمليات المالية/قسم الاقراض الداخلي(٢٠١٧-٢٠٢٢)

وكانت المبادرات ادناه موزعة كالاتي: الحالات الانسانية والاجتماعية (محاربو السرطان/ وحالات مرضية / وايواء مسنين وايتام/ وسلات غذائية/ وقصار القامة والمكفوفين)، المجالات البيئية (مكافحة التصحر/ ورفع النفايات)، دعم الثقافة والاعلام والفنون (الاثار والتراث/ ومعرض بغداد للكتاب/ وتأهيل نقابة الفنانين/ وتأهيل نقابة الصحفيين)، تمويل المشاريع الاقتصادية والتنمية وإعادة الاعمار ومشاريع مختلفة (تأهيل كنيسة مريم العذراء/ وتطوير ٢٥ ساحة / وتأهيل بوابة بغداد الشمالية / وتأهيل متنزه ١٤ تموز/ وصيانة التماثيل).

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- ١- شهدت مبادرة البنك المركزي لقروض الاسكان (٢٠٢١) للتخفيف من آثار أزمة السكن وهما: أ- قروض صندوق الإسكان: التي تكون بمبلغ قدره (٧٥) مليون دينار لبناء وحدات سكنية، ب- قروض المصرف العقاري: بمبلغ قدره (١٠٠) مليون دينار لشراء وحدات سكنية خارج المجمعات السكنية الاستثمارية، وكذلك قروض بمبلغ (١٢٥) مليون دينار لشراء وحدات سكنية في المجمعات السكنية الاستثمارية.
- ٢- تؤمن مبادرات التعليم والتثقيف المالي تسهيل وتيسير آليات وصول واستخدام فئات المجتمع المستهدفة إلى الخدمات والمنتجات المالية المختلفة، وتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- ٣- شهدت مبادرات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نموا مطردا بشكل متزايد عام بعد عام لتصل عام ٢٠٢٠ إلى (٨٩٥) مليار دينار وان مجموع المبالغ التي تم صرفها للمواطنين (٢٠١٧ - ٢٠٢٢) هي (١٦٧,٥٢٧) مليار دينار وهذا المبلغ يشكل نسبة (١٦,٧٥%) من اجمالي المبلغ الذي تم رصده من قبل البنك المركزي العراقي والبالغ (١) ترليون دينار.
- ٤- مبادرة تمكين قد حققت اغلب النتائج المرجوة منها كما يبين ذلك الجدول (٤) اذ يظهر المبالغ مع الأعداد الممنوحة للمبادرة اعلاه ولاسيما تحقيق التنمية المستدامة ومتطلبات السوق في ظل الظروف الراهنة من حيث الركود الاقتصادي، فهي تشمل الحالات الانسانية والاجتماعية، والمجالات البيئية، ودعم الثقافة والاعلام والفنون، وتمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية واعادة الاعمار ومشاريع مختلفة.
- ٥- كان لمبادرات البنك المركزي العراقي الدور الكبير بتحقيق الاستقرار المصرفي وظهر ذلك من خلال مؤشر ربحية الجهاز المصرفي، اذ كان هناك انعكاس إيجابي لمكونات مبادرات البنك المركزي على ربحية الجهاز المصرفي، وكان ذلك أكثر وضوحاً من خلال الجدول (١) المصارف المشاركة بمبادرة القروض السكنية (٥) ترليون دينار عراقي، وايضاً الجدول (٢) المصارف المشاركة بمبادرة القروض السكنية (١) ترليون دينار عراقي، بالإضافة إلى الجدول (٣) الحصة السوقية للمصارف في مبادرة تمويل المشروعات.

ثانياً: التوصيات

- ١- ضرورة الاستمرار بالتمويل النقدي من قبل البنك المركزي العراقي وبقيّة المصارف المجازة بدعم القطاعات الاقتصادية من اجل تحقيق نسبة اقل من السكن بالإيجار كما لاحظنا ذلك في مبادرة البنك المركزي لقروض الاسكان (٢٠٢١).
- ٢- أن المبادرات اعلاه ينبغي ان يتم دعمها من قبل المصارف كافة وليس على بعض المصارف، ولاسيما بعض المصارف التي استلمت مبالغ هذه المبادرات ولم تمنحها بالشكل المطلوب أو بشكل كامل، ويظهر ذلك جلياً بالجدول (٢) المصارف المشاركة بمبادرة القروض السكنية (١) ترليون دينار عراقي.
- ٣- اكدت مبادرة التعليم والتثقيف المالي انه يجب تعزيز اجراءات حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات ذات العلاقة لضمان الشفافية والافصاح التام عن المنتجات والخدمات وشروطها واحكامها لضمان العدالة في التعامل، كما يجب تعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.
- ٤- إطلاق المبادرات من قبل البنك المركزي العراقي لتساهم بزيادة القدرات الائتمانية للمصارف، لأنها تدفع عجلة التنمية بالاقتصاد الوطني عن طريق التخفيف من البطالة وزيادة الإنتاج، مما يكون لها الأثر في زيادة أرباح المصارف وهذا ينعكس إيجاباً على استقرار الجهاز المصرفي.
- ٥- العمل على استمرار إطلاق مبادرات البنك المركزي العراقي وذلك لمساهمتها بحل أو تخفيف عدد من المشكلات المتعددة والمتنوعة التي يعاني منها البلد وعلى كافة الاصعدة، وذلك بالعودة إلى الجدول رقم (٤) فهي تشمل الحالات الانسانية والاجتماعية، والمجالات البيئية، ودعم الثقافة والاعلام والفنون، وتمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية واعادة الاعمار ومشاريع مختلفة.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

- ١- قانون مصرف المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤
- ٢- البنك المركزي العراقي/ قسم الاستقرار النقدي والمالي، التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢ .
- ٣- البنك المركزي العراقي/النشرة الاحصائية السنوية/مؤشرات الاستقرار النقدي والمالي ٢٠٢٢.
- ٤- البنك المركزي العراقي/دائرة العمليات المالية/قسم الاقراض الداخلي(٢٠١٧-٢٠٢٢)
- ٥- الجوعاني، احمد كريم جمعة واسماعيل، هيثم عبد الخالق، ٢٠٢٢، العون المالي للبنك المركزي العراقي إلى الحكومة وانعكاسه في مؤشرات الاستقرار المصرفي: بحث تطبيقي، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد، المجلد ١٧، العدد ٥٩.
- ٦- الدوري، زكريا والسامرائي، يسرى، ٢٠١٣، المصارف المركزية والسياسات النقدية، دار يازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان - الأردن.
- ٧- الزبيدي، حسن لطيف كاظم وثوين، فلاح حسن والفتلاوي، كامل علاوي كاظم والاسدي، علي يوسف والغالي، عبد الحسين جليل والعاني، عماد محمد علي، ٢٠٢١، البنك المركزي العراقي: الادوار .. المهمات .. وخيارات المستقبل، الطبعة الاولى، مركز الرافدين للحوار، بغداد - العراق.
- ٨- الساعدي، ضياء عبد الرزاق حسن، ٢٠١٨، مسار السياسة المالية وأثرها في مؤشرات الاستقرار المالي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد.
- ٩- الشكرجي، بشار ذنون، ٢٠١٣، دور المصارف الإسلامية في الاستقرار المالي والتحديات التي تواجهها، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٣٥، العدد ١١٤ .

- ١٠- الشمري، صادق راشد، ٢٠١٢، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية، مطبعة الكتاب، بغداد - العراق.
- ١١- المشهداني احمد إسماعيل إبراهيم، ٢٠١٠، قياس درجة استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بعجز موازنة الحكومة بالعراق: حالة دراسية للمدة ١٩٨١-٢٠٠٨، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد.
- ١٢- الوادي، محمود حسين وسمحان، حسين محمد وسمحان سهيل احمد، ٢٠١٠، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن .
- ١٣- بولص، عامر شبل، ٢٠١٨، التأثيرات الاقتصادية للعلاقة بين الحكومة والبنك المركزي تجارب مختارة مع إشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية.
- ١٤- حداد، أكرم وهذلول، مشهور، ٢٠٠٨، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- ١٥- سمية، بوخلوفه ورشيدة، زنون، ٢٠١٤، دور النظام حماية الودائع في دعم استقرار النظام المصرفي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / جامعة جيجل، الجزائر .
- ١٦- عدون، ناصر دادي وسعيد، حمزة عمي، ٢٠١٤، الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه: دراسة مقارنة لمصرفين في الجزائر باستعمال طريقة Zscore ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد ٩ ، العدد ١٧، الجزائر.
- ١٧- عزيز، حيدر عبد المنعم، ٢٠١٩، استراتيجية البنك المركزي العراقي (٢٠١٦ - ٢٠٢٢) ودورها المرتقب في تعزيز الاستقرار المالي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية، السنة السابعة عشر، العدد ٦١ .

- ١٨- علاء الدين، آمال ومطاي، عبد القادر، ٢٠١٩، تحليل مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي: دراسة تطبيقية لحالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، المجلد ١٢، العدد ٢، الجزائر.
- ١٩- فاضل، إيهاب احمد، ٢٠١٩، الأدوات الكمية للسياسة النقدية وأثرها في الاستقرار المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠١٧، رسالة دبلوم عالي المعادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد.
- ٢٠- قاسم، نسرين غالي و ابراهيم، مصطفى محمد وجراح، نعيم صباح، ٢٠٢١، مبادرات البنك المركزي العراقي بين تحقيق التنمية المستدامة ومتطلبات السوق، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر لكلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة
- ٢١- يحيوي، أسماء، ٢٠١٥، دور المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Adrian, Tobias and Hyun, S. Shin, 2015, Financial Intermediaries, Financial Stability, and Monetary Policy, Jackson Hole Economic Symposium Proceedings, Federal Reserve, USA.
2. Austin, Murphy, 2008, An Analysis of the Financial Crisis of 2008: Causes & Solution, , Oakland University.
3. Faure, E., 2013, Central Banking & monetary Policy: An Introduction, 1st Edition, Quoin Institute Limited, U.S.A .
4. Kristina, K., 2014, Banking Stability Index: A cross country study, Faculty of Economics, Department of Banking and Investments .
5. Toront, O. Tari, 2009, Financial Stability through Sound Risk Management Remarks by Pierre, Duguay, D., Governor of the Bank of Canada .
6. /١٦٤٨ .<https://cbi.iq/news/view-6>